

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الخميس 22 أكتوبر 2015 (السنة الثانية والعشرون - العدد 5852)





في هذا العدد

الافتتاحية

02 نحو مستقبل أكثر ازدهاراً للعلاقات الإماراتية - المغربية

الإمارات اليوم

03 تطوير التعليم مدخل للتنمية

تقارير وتحليلات

04 الحفاظ على مؤسسات الدولة السورية مدخل أساسي لحلّ توافقي واسع يُنهي الأزمة

05 «ديلي بيست»: القنابل الروسية تصعد مكاسب «داعش»

06 مجلة أمريكية: حان الوقت لإدراج «الحرس الثوري» الإيراني ضمن التنظيمات الإرهابية

شؤون اقتصادية

07 «مركز إحصاء - أبوظبي»: 960.1 مليار درهم الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي بالأسعار الجارية عام 2014

من إصدارات المركز

08 الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي.. التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين



نحو مستقبل أكثر ازدهاراً للعلاقات الإماراتية - المغربية

لطالما حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها على يد المغفور له - بإذن الله تعالى - الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - طيب الله ثراه - على توطيد أواصر الصداقة وتعزيز العلاقات المتوازنة المبنية على الاحترام المتبادل بينها وبين الدول العربية الشقيقة بشكل خاص، ودول العالم الصديقة بشكل عام. وتواصل دولة الإمارات العربية المتحدة، اليوم، بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، الالتزام بالنهج الحكيم ذاته الذي جعل راية الإمارات خفاقة في الساحات الإقليمية والدولية كواحدة من أبرز دول العالم في تبني السياسات الخارجية المتوازنة التي من شأنها دعم تطلعات تحقيق السلم العالمي خدمةً لشعوب المعمورة.

وفي هذا الإطار، تأتي العلاقات الإماراتية - المغربية لتمثل نموذجاً فريداً ومتميزاً يزخر بقيمة الأخوة والاحترام المتبادل والتعاقد والتآزر في الخير والحق، ويُفتدى به في كيفية تطوير العلاقات الثنائية بين الدول، الأمر الذي أكده سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية، خلال لقائه في مدينة فاس، مؤخراً، صلاح الدين مزور، وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي، حيث شدد على أن العلاقات الأخوية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المغربية نموذج للعلاقات الثنائية البناءة بين الدول الشقيقة.

ولقد حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها على إرساء مرتكزات راسخة للعلاقات بينها وبين المملكة المغربية الشقيقة، تقوم على أسس التفاهم والتنسيق المشترك بما يخدم مصالح البلدين وشعبيهما. وجاءت المباحثات الأخيرة التي أجراها سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، مع وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي، لتكرس هذا التوجه السديد، حيث أوضح البيان المشترك الذي صدر عقب المحادثات، أن البلدين جددا التزامهما بتعزيز العلاقات الثنائية بينهما للوصول إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية في شتى المجالات، وحرصهما على التنسيق بين مختلف الفاعلين الوطنيين لتعزيز هذه العلاقات والارتقاء بها للشراكة الاستراتيجية؛ تنفيذاً لتوجيهات قائدي البلدين وتحقيقاً للمصالح المشتركة بين البلدين والشعبين الشقيقين اللذين تربطهما علاقات أخوية متينة عبر التاريخ.

وقد ترجمت المباحثات الإماراتية - المغربية الأخيرة مرة أخرى مدى متانة العلاقة التكاملية الراسخة بين البلدين الشقيقين بما اكتست به من روح أخوية، وتجديد العزم على توثيق أواصر التعاون الثنائي، إضافة إلى التوافق المعهود الذي ظهر جلياً في وجهات نظر الجانبين إزاء أبرز القضايا الإقليمية والدولية، ولا سيما أن كلاً من الإمارات والمغرب تتقاطعان في سجل مشرف من المواقف والجهود المشهودة لمصلحة دعم المساعي الإقليمية والدولية لإرساء الأمن والاستقرار في المنطقة العربية، وترسيخ قيم السلام والتسامح والعيش المشترك في بناء الأوطان، إضافة إلى الإسهام بشكل فاعل في ميادين مواجهة التطرف الفكري والإرهاب بصورة وأشكاله كافة.

وينبع تفرد العلاقات الثنائية بين الإمارات والمغرب من المسار الراسخ القائم على تطلعات تعزيز الشراكة الاستراتيجية بينهما في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية كافة، بما يعزز المسيرة الحضارية التنموية في كل منهما، وتشهد العلاقات في أطرها الاقتصادية والتنموية تحديداً نمواً ملحوظاً بين البلدين في السنوات الأخيرة، تتجسد في توقيع مذكرة تفاهم بين المملكة وصندوق أبوظبي للتنمية، في يونيو 2013، تم بمقتضاها منح المغرب 1.25 مليار دولار لتمويل مشروعات تنموية في المملكة، كما أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي الأولى عربياً على صعيد الاستثمار في المغرب منذ استحداث اللجنة المشتركة الإماراتية - المغربية عام 1985 في الرباط.

ولاشك في أن حرص دولة الإمارات العربية المتحدة على ترسيخ أواصر الأخوة والتعاون الوثيق مع المغرب وسائر الدول العربية الشقيقة ينطلق من إيمانها بأن التوافق والتقارب بين الدول العربية هو النهج الأمثل لبناء مستقبل أفضل لشعوبنا.

تطوير التعليم مدخل للتنمية

ما أعلنته وزارة التربية والتعليم، مؤخراً، بشأن استحداث خط ساخن للتواصل مع الطلاب، ولتلقي أي اتصال من طرفهم حول أي مستجدات قد تطرأ على سير العملية التعليمية في المدارس التي ينتمون إليها، هو خطوة مهمة تقوم بها دولة الإمارات العربية المتحدة ممثلة في وزارة التربية والتعليم، تجاه تطوير منظومتها التعليمية، ولاسيما أنها بذلك تدشن آلية من شأنها إدماج الطلاب أنفسهم في عملية تطوير التعليم في الدولة، وهي آلية على قدر كبير من الأهمية نظراً إلى أنها تستجيب بشكل مباشر للمستجدات الآنية التي يمكن أن تعيق المنظومة التعليمية عن تأدية أهدافها.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تعي تمام الوعي أن التعليم هو المدخل الرئيسي للتنمية، وأن تطوير التعليم والارتقاء به بشكل مستمر، مطلب أساسي للإبقاء على زخم المشروع التنموي الإماراتي. فمنذ تأسيس دولة الاتحاد على يد المغفور له - بإذن الله تعالى - الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - طيب الله ثراه - الذي قال «إن رصيد أي أمة متقدمة هو أبنائها المتعلمون، وإن تقدم الشعوب والأمم، إنما يقاس بمستوى التعليم وانتشاره»، و«الأسلوب الأمثل لبناء المجتمع يبدأ ببناء المواطن المتعلم لأن العلم يؤدي إلى تحقيق المستوى المطلوب، وواجب كل مواطن هو العمل على تنمية قدراته ورفع مستواه العلمي ليشارك في بناء مسيرة الاتحاد من أجل حياة أفضل».

وتواصل دولة الإمارات العربية المتحدة انتهاج المسيرة ذاتها، والتركيز على تطوير منظومة التعليم لتكون مؤهلة على إعداد المواطن القادر على الاضطلاع بدوره التنموي والإسهام في تطوير المجتمع الذي يعيش فيه، ومن هذا المنطلق تأتي الآلية الأخيرة التي أطلقتها وزارة التربية والتعليم، والتي من شأنها تمكين الوزارة من التفاعل بشكل آني مع المشكلات التي يمكن أن تطرأ على سير العملية التعليمية وتعرقل تقدمها، وتعيق الطلاب عن استيعاب دورهم وبناء قدراتهم المعرفية، ومن ثم التأثير في مستقبلهم ومستقبل وطنهم. وتأتي هذه الآلية ضمن جهود ومبادرات عدة تبذلها الدولة وتبنيها، سعياً منها لبناء الإنسان الإماراتي المؤهل والقادر على الإسهام بفاعلية في عملية التنمية، وتمكينه من امتلاك الخبرات والمهارات التي تلزمه في هذا الإطار، ليس من خلال المنظومة التعليمية بمفهومها التقليدي فقط، ولكن من خلال مختلف القنوات التعليمية والتدريبية والتثقيفية الأخرى أيضاً.

وكما أن الآلية الأخيرة تسعى إلى تحقيق غايات الاستقرار المدرسي ومنع أي ممارسات أو مشكلات تتعارض مع الأهداف التربوية والتعليمية، فإن هذه الخطوة تأتي لتعزيز منهجية وزارة التربية الراسخة في إرساء قنوات تواصل فعالة مع الطلبة وذويهم، وتحقيق مفهوم الشفافية وتأطير عناصر الميدان التربوي بشبكة تواصل فاعلة وهادفة بما يخدم الغاية التعليمية. كما أن هذه الآلية من شأنها أن تدعم دور المعلم كقدوة للطلاب، وكل ذلك من أجل تنشئة أجيال المستقبل من أبناء دولة الإمارات العربية المتحدة على أسس سليمة، وقواعد متينة، ومن أجل مساعدة الدولة والوطن على المضي قدماً على طريق التنمية الشاملة من دون توقف.

إن تبني مبدأ أن الإنسان هو باني التنمية وهدفها يعتبر مفهوماً راسخاً لدى القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وهو ما ينعكس على جميع مخططات التنمية وبرامجها على المستويين الاتحادي والمحلي، وتتم ترجمته من خلال الرؤى المستقبلية بعيدة المدى، التي تسعى إلى وضع اسم الإمارات بين أفضل دول العالم وأممه، ويتجلى ذلك من خلال التطوير المستمر لمنظومة التعليم والتثقيف وبناء المعرفة بشتى الوسائل.

الحفاظ على مؤسسات الدولة السورية مدخل أساسي لحل توافقي واسع يُنهي الأزمة

قبل أيام أكد وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، أن «المجتمع الدولي قد يتسامح مع بقاء بشار الأسد حتى تشكيل هيئة الحكم الانتقالي»، إلا أنه شدد على ضرورة تنحيه قائلاً: «يجب أن يتنحى الأسد بعد تشكيل الهيئة الحكومية الانتقالية في سوريا»، مؤكداً أن المملكة العربية السعودية تدعم «إنشاء هيئة انتقالية في سوريا تحافظ على مؤسسات الدولة». ويعدّ مبدأ المحافظة على مؤسسات الدولة السورية مدخلاً أساسياً يحظى بإجماع الأطراف كافة في سوريا وفي المحيطين الإقليمي والدولي، ومن شأن ذلك أن يكون منطلقاً للتوافق على تسوية سياسية تنهي الحرب المؤلمة التي أرهقت الشعب السوري.



وقد أفصح في العاصمة الروسية (موسكو) عن تحضيرات جارية لعقد لقاء يجمع وزراء الخارجية: الأمريكي، جون كيري، والروسي، سيرجي لافروف، والسعودي، عادل الجبير؛ لاختبار استعداد روسيا للبحث عن حل سياسي بعد أكثر من ثلاثة أسابيع على بدء تدخلها العسكري في سوريا، بالتزامن مع تلقي روسيا اقتراحاً أمريكياً لعقد لقاء دولي-إقليمي لا يشمل إيران للبحث عن حل للأزمة السورية. وقد أعلن كيري قبل أيام في العاصمة الإسبانية مدريد أن الولايات المتحدة الأمريكية ستجري محادثات مع روسيا وحلفائها في المنطقة في محاولة لـ «تجنب الدمار الشامل لسوريا». هذا يعني أن اللافتة الكبيرة التي يمكن أن تجتمع عليها الأطراف كافة فيما يتعلق بالملف السوري هي لافتة «حماية سوريا من الدمار» ووقف النزف البشري والمالي والمادي لهذا البلد العربي. وقد أثبتت أكثر من أربع سنوات من الحرب السورية أنه ليس ثمة طرف واحد قادر على إنهاء هذه الحرب المدمرة، وأن الحلول العسكرية لن تصل بالبلد إلى برّ الأمان، ما يوجب على الأطراف كافة الاقتناع بأن الحلول السياسية وطاولة الحوار والمفاوضات هي أقصر الطرق للتفاهم على خارطة طريق للخروج من هذه الأزمة التي شردت ملايين السوريين، وقتلت أكثر من ربع مليون شخص. هذه الخلاصة قالها كيري في مدريد في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الإسباني، خوسيه مانويل غارسيا مارغايو، حيث أكد أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها مسؤولية «محاولة تجنب التدمير الشامل والكامل لسوريا وتداعياته السلبية» وخصوصاً موجة المهاجرين. وأضاف: «لدينا مصلحة أخلاقية في البحث عن وسيلة لتجنب أن تتفاقم الكارثة الحالية»، لافتاً النظر إلى أن هناك أساساً

ثلاثة أرباع السوريين، أي 12 مليون شخص، نزحوا داخل البلاد أو لجؤوا إلى الخارج.

إن العمل على الحيلولة من دون وقوع سوريا في مصير مظلم لا بد أن يبدأ منذ اليوم، وواشنطن وموسكو إلى جانب دول «الاتحاد الأوروبي» متفقون مع الدول العربية، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومصر والأردن، على ضرورة الحفاظ على وحدة سوريا وعدم تقسيمها، وهذا لن يتأتى إلا من خلال ضمان حماية مؤسسات الدولة السورية ومنعها من الانهيار، وإبعادها قدر الإمكان عن أن تصبح مؤسسات طائفية تخدم فئة من الشعب دون سواها؛ ما يفقدها الطابع الوطني الجامع الذي يمثل السوريين بأطيافهم كافة السياسية والدينية والمذهبية والعرقية.

هذا التوافق المرتجى من شأنه أن يشجّع على انطلاق المشروعات والرؤى الخاصة بإعادة إعمار سوريا، ولن يكون ذلك متاحاً إلا عقب التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة، يكون من أهم معايير نجاحها قدرتها على الديمومة والاستمرار، بما يسهم في عودة السوريين واستقرارهم في وطنهم، والبدء في تقديم حلول جذرية لمشكلة اللاجئين.

«ديلي بيست»: القنابل الروسية تصعد مكاسب «داعش»

كتب محمد علاء غانم مقالاً نشره موقع «ديلي بيست» الإلكتروني الأمريكي تحت عنوان «القنابل الروسية تصعد مكاسب داعش»، ذكر فيه أن الحملة الجوية الروسية في سوريا «بدأت تؤتي ثمارها»، فقد اقتحم مقاتلو تنظيم «داعش» الإرهابي صباح يوم الجمعة الماضي إحدى قواعد مقاتلي المعارضة السورية المعتدلة في هجوم مفاجئ، واستولوا على القاعدة ومجموعة من البلدات المجاورة.



وزارة الخارجية الأمريكية، جون كيري، أن الضربات الجوية الروسية في سوريا لم تستهدف «داعش» أو تنظيم «القاعدة» إلا بنسبة 10% حتى الآن. ومن جانبهم، يتمتع مقاتلو المعارضة السورية المعتدلة بسجل حافل في محاربة «داعش»، حيث إنهم ألحقوا هزيمة موجعة بالتنظيم الإرهابي عام 2014 عندما طردوا مقاتليه من محافظتين وحاصروا معقله الرئيسي في الرقة وحرموه من خطوط الإمداد الحيوية مع تركيا. ولذلك؛ كانت قوات المعارضة المعتدلة المدعومة من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية الهدف الرئيسي لضربات بوتين الجوية في سوريا. ولكن أنصار بوتين في سوريا سيعجزون على الأرجح عن شغل الفراغ، إذ تكبد معسكر الأسد وبوتين وإيران خسائر عدة على يد كل من المعارضة السورية المعتدلة ومقاتلي «داعش» على حدٍ سواء خلال الأشهر الستة الماضية. حتى مع الضربات الجوية الروسية، لم يحرز هذا المعسكر سوى مكاسب محدودة بينما تكبد خسائر فادحة، بما في ذلك مقتل الكثير من كبار القادة الميدانيين. ونظراً إلى أن بوتين لا يستطيع هزيمة المعارضة المعتدلة وحده، فإنه بحاجة إلى مساعدة «داعش». ويؤكد الكاتب أن خطة بوتين لتعزيز الأسد تتطلب تعزيز «داعش» أيضاً.

ويشير الكاتب إلى أن الهجوم المذكور الذي وقع خارج مدينة حلب، هو الأبرز من نوعه في المنطقة منذ أغسطس 2014، كما أنه التطور العسكري الأبرز في سوريا منذ بدء الغارات الجوية الروسية هناك. ويرى الكاتب أن هذا ليس من قبيل الصدفة، حيث إن الضربات الجوية الروسية تمثل هبة من السماء بالنسبة إلى «داعش»، وهي حقيقة ربما يعلمها الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين. فبعد العزلة التي عاشها لمدة 18 شهراً بسبب تدخله في أوكرانيا، عثر بوتين على فرصة لاستعادة مكانته العالمية من خلال سحق الثورة السورية ثم تصوير نفسه هو والرئيس السوري، بشار الأسد، على أنهما منقذا العالم من «داعش». ولكن المشكلة هي أنه لا يستطيع تحقيق ذلك إلا بجعل «داعش» أكثر قوة. إذ يحث بوتين دول العالم على الانضمام إلى تحالفه مع إيران ونظام الأسد من أجل «محاربة داعش» في سوريا، ولكن الحقيقة هي أن هذه الأطراف لا تملك سجلاً جيداً في محاربة التنظيم المتطرف. فلم تستهدف قوات الأسد «داعش» إلا بنسبة 6% فقط خلال عام 2014؛ بينما شن المقاتلون الأجانب المدعومون من إيران هجمات واسعة النطاق ضد عناصر المعارضة السورية المعتدلة المؤيدين للديمقراطية، لم يكن لهم أي وجود عندما اقتحم «داعش» مدينة تدمر في مايو الماضي. ويعتقد المتحدث باسم



مجلة أمريكية: حان الوقت لإدراج «الحرس الثوري» الإيراني ضمن التنظيمات الإرهابية

أوضح عمانوئيل أتولينغي الباحث في «معهد العقوبات والتمويلات السرية» التابع لـ «مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات» في مقاله في مجلة «ذا هيل» الأمريكية أن الانتشار العسكري الروسي في سوريا قدم غطاء للنظام السوري وحلفائه من أجل شن حملة عسكرية لاستعادة الأراضي التي سبق أن خسرها النظام، لكن تلك الحملة لم تمنع وقوع المزيد من الخسائر البشرية بين صفوف كبار القادة في «الحرس الثوري الإيراني» الذين يقاتلون إلى جانب نظام بشار الأسد.

إلى سوريا، ومواصلة إمداد النظام السوري و«حزب الله»، الذي يقاتل نيابة عن إيران في سوريا بالأسلحة العسكرية. ووفقاً لبيانات حصل عليها علي الفونة، كبير الباحثين في «مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات» من مصادر باللغة الفارسية حول الجنازات في إيران، فإن هناك ما لا



وأشار الكاتب إلى أن مقتل القيادي الكبير في «الحرس الثوري الإيراني» الجنرال حسين همداني، مؤخراً، أكبر دليل على ذلك، حيث قتل قرب حلب في الشهر الجاري خلال هجوم بري مشترك لقوات النظام السوري، وعناصر من «الحرس الثوري»، و«حزب الله»

اللبناني، تحت غطاء جوي روسي. وأوضح الكاتب أن مساعدة إيران لنظام الأسد في المعارك البرية في سوريا ليست مستغربة، ففي النهاية وقبل كل شيء، فإن إيران دولة راعية للإرهاب في العالم، بحسب الكاتب، ولكن مقتل همداني والتقارير التي تحدثت عن مقتل قادة كبار آخرين في «الحرس الثوري» في سوريا يلقي الضوء على عيوب سياسة واشنطن تجاه إيران. وفي الواقع فقد أدرجت وزارة الخزانة الأمريكية «فيلق القدس» التابع لـ «الحرس الثوري الإيراني» في عام 2007 ضمن التنظيمات الإرهابية. ويعتبر «فيلق القدس» القوة القتالية الخارجية لـ «الحرس الثوري الإيراني»، إضافة إلى مهامه في قمع المعارضة الداخلية في إيران وتصدير أيديولوجيتها إلى الخارج في الوقت الذي يتلقى فيه مكاسب هائلة من الاقتصاد الإيراني. ويمثل «فيلق القدس» النخبة من الفساد والإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان وزعزعة الاستقرار الإقليمي، وفقاً للكاتب، وعلى الرغم من ذلك، فإن «الحرس الثوري الإيراني» الذي يعتبر «الأم» لـ «فيلق القدس» لم يدرج ضمن التنظيمات الإرهابية، ومن ثم فقد حان الوقت للسلطات الأمريكية لتجاهل هذا التمييز المصطنع وإدراج «الحرس الثوري الإيراني» ضمن التنظيمات الإرهابية.

يقول عن 144 إيرانياً قتلوا في المعارك في سوريا ما بين يناير 2013 و15 أكتوبر 2015، حيث إن معظمهم من عناصر «الحرس الثوري»، باستثناء ثلاثة على الأقل يتبعون ميليشيا «الباسيج». وتشير هذه الأرقام إلى أن خسائر الحرس الثوري تفوق خسائر «فيلق القدس»، تلك الوحدة الصغيرة نسبياً التي تشارك في الصراعات في جميع أنحاء المنطقة، من أفغانستان إلى لبنان. ولم يبقَ أمام «الحرس الثوري» أي خيار آخر سوى نشر قواته البرية في سوريا، وهذا بدوره يخفي الفروق الوظيفية بين «الحرس الثوري» وفروعه التي تعمل خارج الحدود الإقليمية. والأهم من ذلك، أنه في الوقت الذي يتم فيه تنسيق العمليات العسكرية المحلية في سوريا من قبل قائد «فيلق القدس»، قاسم سليمان، فإن مسؤولية القيادة العامة تقع على عاتق «الحرس الثوري» في طهران.

ويقول الكاتب إن أسهل طريقة أمام الإدارة الأمريكية هي استخدام مرسوم القانون رقم 13224، الذي فرضته الخزانة في عام 2007 ضد «فيلق القدس» الذي يتضمن «تجميد أصول الإرهابيين وأنصارهم، وعزلهم عن النظم المالية والتجارية في الولايات المتحدة». ومن شأن إدراج «الحرس الثوري الإيراني» ضمن مرسوم القانون على دعمه المالي والعسكري واللوجستي للنظام السوري أن يضع الأساس لغطاء يستهدف الإمبراطورية الاقتصادية الشاسعة التي يستفيد منها «الحرس الثوري» في تمويل عملياته العسكرية. كما يمكن لوزير الخارجية إدراج «الحرس الثوري» على أنه «منظمة إرهابية أجنبية» بموجب البند 219 من قانون الجنسية والهجرة لعام 2011، باعتباره منظمة أجنبية لها نشاطات إرهابية تهدد الأمن القومي الأمريكي وأمن المواطنين الأمريكيين.

ويلعب «الحرس الثوري الإيراني» دوراً محورياً في دعم جرائم الحرب التي يرتكبها بشار الأسد، والتي تشمل التطهير العرقي المنهجي ضد السنة وتعذيب الآلاف من المدنيين والقصف العشوائي للمناطق المدنية، سواء بأسلحة تقليدية أو كيميائية. ويسهم «الحرس الثوري» بتوفير المستشارين وتنسيق العمليات العسكرية، ونقل وحداته المقاتلة من الأفغان والعراقيين الشيعة

ويلاحظ «الحرس الثوري الإيراني» دوراً محورياً في دعم جرائم الحرب التي يرتكبها بشار الأسد، والتي تشمل التطهير العرقي المنهجي ضد السنة وتعذيب الآلاف من المدنيين والقصف العشوائي للمناطق المدنية، سواء بأسلحة تقليدية أو كيميائية. ويسهم «الحرس الثوري» بتوفير المستشارين وتنسيق العمليات العسكرية، ونقل وحداته المقاتلة من الأفغان والعراقيين الشيعة

«مركز إحصاء - أبوظبي»: 960.1 مليار درهم الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي بالأسعار الجارية عام 2014

درهم عام 2001. وبحسب بيانات «مركز الإحصاء - أبوظبي» فإن القيمة المضافة لنشاط استخراج النفط والغاز الطبيعي بالأسعار الجارية بلغت 489 ملياراً و67 مليون درهم خلال عام 2014 مقارنة بـ511 ملياراً و93 مليون درهم عام 2013



أعلن «مركز الإحصاء - أبوظبي» النتائج النهائية والكاملة للمسوح الاقتصادية التي يتم من خلالها حساب الناتج المحلي الإجمالي والحسابات القومية والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية لإمارة أبوظبي لعام 2014. وتشير المعطيات التفصيلية إلى

للتراجع نسبة مساهمة هذا النشاط بنحو 7.3% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014، حيث انخفضت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 54.9% في عام 2013 إلى 50.9% في عام 2014، ما يعني انخفاضاً ملحوظاً في اعتماد اقتصاد الإمارة على الصناعات الاستخراجية.

أن هناك نمواً كبيراً في الأنشطة والقطاعات الاقتصادية النفطية وغير النفطية بالأسعار الجارية والثابتة أيضاً، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لإمارة أبوظبي 960.1 مليار درهم لعام 2014 مقارنة بـ931.8 مليار درهم بالأسعار الجارية لعام 2013؛ ليكون قد تضاعف أكثر من 5 أضعاف منذ بداية العقد الماضي مرتفعاً من 177.8 مليار

استقالة هشام رامز محافظ «المركزي المصري» وتعيين طارق عامر خلفاً له

ظروفاً اقتصادية دقيقة في ظل معطيات إقليمية ودولية صعبة. وقد كلف الرئيس السيسي، طارق عامر بالعمل محافظاً للبنك المركزي لمدة أربع سنوات، اعتباراً من 27 نوفمبر 2015. وتجدر الإشارة إلى أن طارق

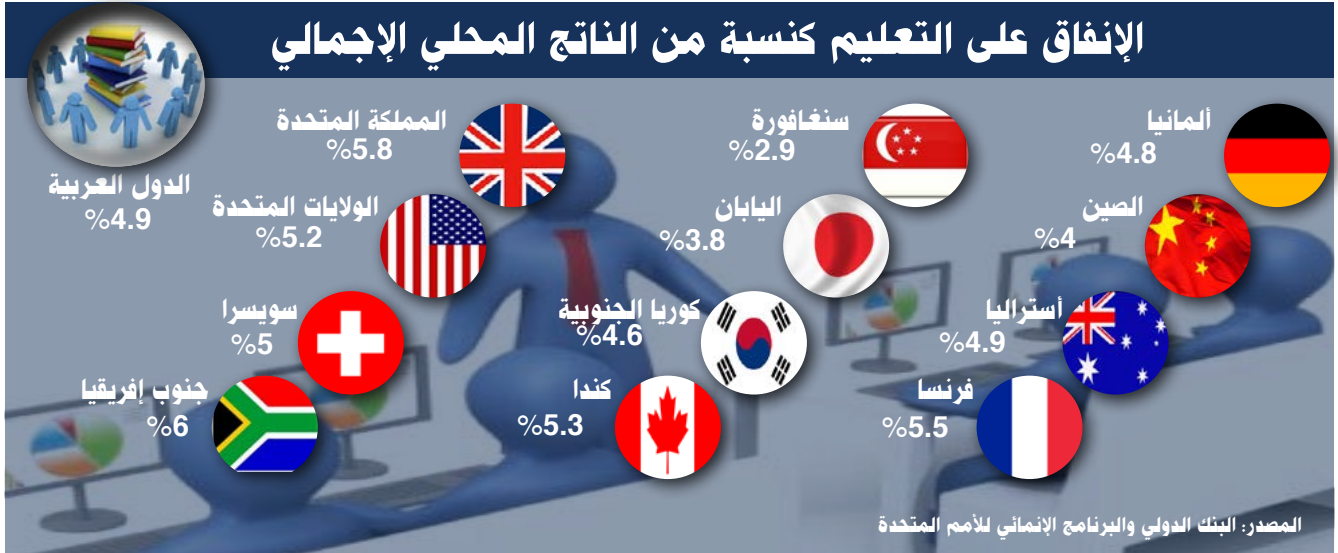


أصدر الرئيس المصري، عبدالفتاح السيسي، قراراً جمهورياً بتعيين، طارق عامر، رئيس البنك الأهلي، محافظاً للبنك المركزي، وذلك بعد استقالة هشام رامز. ونظراً إلى قرب انتهاء مدة مجلس إدارة البنك المركزي

عامر سبق أن شغل منصب نائب أول محافظ البنك المركزي خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2008، وشارك خلال تلك الفترة في تنفيذ وإعداد برنامج إصلاح القطاع المصرفي والسياسة النقدية. كما شغل منصب رئيس البنك الأهلي المصري لمدة خمس سنوات ما بين عامي 2008 و2013.

المصري في 26 نوفمبر 2015، فقد تقدم هشام رامز، محافظ البنك المركزي، باستقالته اعتباراً من ذلك التاريخ، حيث وافق الرئيس السيسي على قبول الاستقالة، معرباً عن تقديره للجهود المخلصة التي بذلها المحافظ ومجلس إدارة البنك المركزي خلال فترة توليه المسؤولية، والتي شهدت

الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي

التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين

الأمريكية وضمنت أمنه، لكي يجنوا لأنفسهم مزايا كبيرة. وي طرح المؤلف تساؤلات عدة، مثل: من يستطيع أن يتنبأ بما ستختار روسيا أن تكون في المستقبل؟ والصين قد تبرز وقد لا تبرز لتصبح النذ العسكري الذي يهدد أمريكا في القرن الحادي والعشرين، وانغماسها في الاقتصاد العالمي خطوة إيجابية نحو التكامل السلمي، ولكنها حصلت على امتيازات اقتصادية كبيرة تفوقت فيها على الولايات المتحدة في مختلف أنحاء العالم، وهي تواصل مساعي تحديث قواتها العسكرية. وتنتهج أغلبية الدول الأوروبية مساراً سياسياً مختلفاً عن مسار الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، حيث يخدم الأوروبيون مصالحهم الخاصة، ويتركون لأمريكا مسؤولية تحمل العداء المرتبط بعمليات إرساء الاستقرار في المنطقة.

لا يقترح هذا الكتاب استراتيجية جديدة؛ ولكنه يقدم منظوراً ومساراً للفكر الاستراتيجي المنظم تجاه الاستراتيجية

بعمامة، كما أنه يساعد القارئ على فهم الجوانب الداخلية والخارجية للبيئة الأمنية التي تجعل صياغة الاستراتيجية وتنفيذها مهمة صعبة جداً على الدولة القومية، وبخاصة في الأنظمة الديمقراطية. ويرى أنه إذا اعتمدنا على تقويم وتخمين صحيحين فإننا نستطيع تحديد العوامل الاستراتيجية الرئيسية، وبالتالي صياغة الاستراتيجية المناسبة، بحيث تلبى الغايات وتتناسب مع الطرائق والوسائل. ويوضح الكتاب كيفية وضع أهداف الاستراتيجية، ومفاهيمها والموارد اللازمة، كما يوضح كيفية تجنب الأخطاء الشائعة والمآزق في صياغة الاستراتيجية. وأخيراً، يقدم اختبارات عملية لتحديد مدى صلاحية استراتيجية معينة، والطرائق التي يجب أن تؤخذ في الحسبان وكيفية تجنب المخاطر.

يعد هذا الكتاب مرجعاً موجهاً إلى المحترفين المتخصصين في شؤون الأمن القومي، والمعنيين في الحقل الأمني لأغراض سياسية، والآخرين الذين يشاركون في صياغة السياسة والاستراتيجية وتنفيذها وتقويمهما، إلى جانب أولئك الذين يدرسون ويتابعون نقاشات الأمن القومي.

تنطوي البيئة الأمنية في القرن الحادي والعشرين على فرص واعدة وعوامل مهددة للمصالح الأمنية للدولة القومية في وقت واحد. ويواجه صانعو السياسة والمتخصصون المحترفون العاملون في الدوائر والمؤسسات الحكومية والمسؤولون عن حماية مصالح الدولة، بيئة استراتيجية شديدة الخطورة وأكثر غموضاً وتعقيداً من البيئة التي واجهها أسلافهم في القرن العشرين.

يتحدث المؤلف عن النظرية الاستراتيجية والفكر الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية وحتى وضع السياسات موجّه إلى المحترفين المتخصصين في شؤون الأمن القومي، والعاملين في الحقل الأمني لأغراض سياسية، والآخرين الذين يشاركون في صياغة الاستراتيجية وتنفيذها وتقويمها، إلى جانب الذين يدرسون ويتابعون نقاشات الأمن القومي من منظور أمريكي. ويرى المؤلف أن صانعي السياسة والمحترفين العاملين في الدوائر والمؤسسات



تأليف: هاري آر. يارغر
تاريخ النشر: 2011

الحكومية والمسؤولين عن حماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وتعزيزها، يواجهون في القرن الحادي والعشرين بيئة استراتيجية أشد خطورة وأكثر غموضاً وتعقيداً وإثارة للوهاجس، من البيئة التي واجهها أسلافهم في القرن العشرين، معتبراً نجاح استراتيجية أسلافهم قد ضاعف التحديات الحالية من خلال خلق وإطلاق ظاهرة «العولمة» التي لم تتحدد ملامحها بشكل دقيق، فقد بدت السياسة والاستراتيجية اللتان تتبناهما الولايات المتحدة، أو اللتان نادتا بهما، عاجزتين إلى حد كبير عن تحقيق أهدافهما، ولكن نجحتا في استعلاء معظم أطراف المجتمع الدولي، وفي تشتيت الدعم المحلي. ويقول المؤلف إن «الاستراحة» الاستراتيجية التي تعيشتها الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الحرب الباردة أصبحت تشكل، إلى حد ما، إخراجاً استراتيجياً لها؛ بسبب إخفاقها في الوفاء بوعودها وعدم تطبيق المثل التي كانت تتنادي بها، فيما خصومها الحقيقيون والمحتملون وكثير من أصدقائها في الحرب الباردة لم يأخذوا استراحة استراتيجية، بل إنهم استفادوا من النظام العالمي الذي أنتجته الولايات المتحدة